

التحصين الوطني

◆ المحامي عمر زين*

ما رشح من التحقيقات مع بعض الخلايا الإرهابية الدولية الناشطة على أرض لبنان، والتي كانت آخرها جريمة التضخيم اغتيال النائب السابق والمناضل القومي العربي الناصري د. أسامة سعد (أمين عام التنظيم الشعبي الناصري) هدفها ضرب الاستقرار والأمن في لبنان، والطريق إلى ذلك هو الضرب من المترصين والمتأمسين بكل الاتجاهات، حيث أنّ الغاية هي الفوضى لخدمة المصالح الشخصية أولاً وخدمة الدول العدو ثانياً، وفي المقدمة منها الكيان الصهيوني. وتساعد هذه الخلايا حالة الانقسام والفوضى والتناؤ والتناحر والناكيات التي طغت على تصرفات المسؤولين قولاً وعملاً، وأصبح المواطن بسبب ذلك يشعر بأنه مستهدف في أمنه وحياته وكيانه الوطني.

من هنا كانت الدعوة إلى التحصين الوطني التي أطلقها المنتدى القومي العربي والمجلس الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة مثار اهتمام اللبنانيين المقيمين والمغتربين كما والمقيمين من غير اللبنانيين.

وحتى تنجح هذه الدعوة وتصل إلى تحقيق التحصين الوطني المطلوب في التربية والقضاء والأمن والمال والاقتصاد والصحة والإعلام... علينا أن نتوحد جميعاً حول برنامج مرحلي للإفناق والإصلاح يحمله كل القوى الحية في المجتمع اللبناني، وذلك في العمل على تحقيق المواطنة بتعميم ثقافتها تربوياً، ولحماية القضاء من التعالبي السياسية بالحفاظ على استقلاليتها وحمل لواء العدالة والإنصاف بكل معانيها السامية، والوقوف مع الجيش اللبناني والقوى الأمنية جميعها، وهي المؤسسات الوحيدة المتماسكة والباقية على خط مهمتها الوطنية التي نصّت عليها القوانين المرعية الإجراء والساهرة على أمن المواطن والوطن، ولا يجوز أن تضع جهودها بإرادات مشبوهة، ومع التأكيد على احترام حقوق الإنسان والعمل على منع تطبيعها واستعمالها وفق رغبات السياسيين، وبالوقوف في وجه الفساد والفاسين، وبتأمين الحماية الصحية الشاملة، وضمان الشيخوخة لكل مواطن، والعمل على أن يخدم الإعلام الوطني كل ذلك.

ولا بد أن نتوقف ونعطل مهزلة الاستماع إلى السفراء والقناصل الأجانب، علماً أنه هذه الظاهرة غير موجودة في أي دولة في العالم يقوم فيها أمثالهم بزيارة الوزراء والسياسيين، كما يحصل في لبنان، وهذا الأمر إن دل على شيء فإنه يدل على النظرة الدونية لدى هؤلاء السياسيين البلد، حيث تعززت هذه النظرة نتيجة عدم القدرة على حلّ حتى مشكلة كالنفايات، فيعامل السياسيين كقناصلين بحاجة إلى وصاية ورعاية دائمة، وطبعاً ليس لمصلحة لبنان. وتؤكد على ما قاله الدكتور محمد مجذوب (رئيس المنتدى القومي العربي): «إن صيدا بزعامة الدكتور أسامة ستبقي عصية على الانقسامات ووفية للذكرى الذين ضحوا بأرواحهم من أجل حريتها وعزتها».

أنّ القوى الحية التي عليها أن تحمل لواء التحصين الوطني يقتضي أن تكون قد شربت من معين مدرسة معروف سعد وأمثاله، وهم كثر في هذا الوطن، وعليهم المبادرة واحترام الحراك الشعبي السلمي الذي يهدف إلى كل ما تقدم.

* رئيس اتحاد الحقوقيين اللبنانيين

نشاطات



الحسيني وسفير الجزائر

◆ استقبل الرئيس حسين الحسيني، في منزله في عين التينة، سفير الجزائر أحمد بوزيان وكانت مناسبة لعرض الأوضاع الراهنة في لبنان والمنطقة.

وأعرب الحسيني عن تقديره العالي «لدور الجزائر في المساعدة على إنهاء المحنة اللبنانية والوصول إلى تسيخ وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات وعيش أبنائه المشترك».

◆ عرض وزير الاتصالات بطرس حرب مع السفير الإماراتي حمد سعيد الشامسي العلاقات الثنائية والأوضاع العامة في المنطقة.

ثم التقى رئيس بلدية بيروت بلال حمد.

◆ زار السفير الفرنسي إيمانويل بون، يرافقه المستشار الثاني في السفارة جان كريستوف أوجيه، متروبوليت بيروت وتواجها للرمم الأرثوذكس المطران إلياس عوده في دار المطرانية.

◆ استقبل سفير دولة فلسطين أشرف دبور، في مقر السفارة، السفير اللبناني في لبنان مارتن هوث. وقدم دبور عرضاً للأوضاع في الأراضي الفلسطينية والممارسات «الإسرائيلية» ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية.

تلك أطلعه على «ما يعانيه الشعب الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية من أوضاع حياتية ومعيشية صعبة، واستكمال إعادة اعمار مخيم نهر البارد»، كما جرى البحث في وضع النازحين الفلسطينيين في سورية.

◆ التقى قائد الجيش العماد جان قهوجي عضو الكونغرس الأمريكي مايكل بومبيو، على رأس وفد، ويحث معه في تفعيل سبل التعاون والتنسيق.

وكان بومبيو زار كلاً من المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصوض، ورئيس حزب «القوات» سمير ججعج.



قهوجي والوفد الأميركي(مديرية التوجيه)

الرهان الدائم على خذلان برّي لحزب الله

◆ روزانا رمّال

رسمت مرحلة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري مشهد البلاد لسنوات طويلة شابها الانقسام وإعادة التفاوض السياسي والتحديات وتغيير موازين القوى بانتقال منافق القوة في الحلف الأميركي الغربي في لبنان بعدما خرجت سورية منه في العام 2005. هذه المرحلة كشفت زيف بعض التأييد التي كانت تتحلّى فيها بعض القوى السياسية وتتمسك وتقاتل لأجلها، لكنها من جهة أخرى كشفت أيضاً أن هناك من هو غير مستعد لضرب بعرض الحائط كل ما بناه من رصيد وطني وسياسي من أجل اللحاق بالمغتربات الداخلية التي لم تكن الا ترجمة لسياسات اقليمية كبرى.

انعزال الأحزاب اللبنانية عموماً، وفي تلك المرحلة خصوصاً، عن التناثر بمجرىات المنطقه شبه مستحيل، وعلى هذا الأساس كان على الانقسام الخارجية أن تنعكس داخلية أيضاً وعلى لبنان البقاء دائماً لاعبا ينتظر ما ترتبته الدول الكبرى لتحديد مستقبله.

استغللت الأحزاب ولا تزال مع بعض القوى داخلياً بالرهانات على تفكك تحالفات استراتيجية نتيجة تفكك الاستحقاقات وتقديدها، لكن أكثر الأطراف اللبنانية استهدافاً كانت حركة أمل التي لسوء حظها، كانت يوماً تصور الطرف الذي يفضل مصلحته الخاصة على تلك الوطنية العليا، والأخطر من ذلك هو الرهان الذي استفاض بالتناؤل فيه وهو نكت حركة أمل لتفاهق مع حزب الله، وهو تفاهق تاريخي واستراتيجي على مستوى الطائفة الشيعية التي يتيمانان إليها وذلك عند استحقاقات عدة.

أكثر ما يفت في هذا الإطار هو تظهير حركة أمل وتحديداً بشخص الرئيس نبيه بري دائماً بصورة «المتعض»

«والمزعج» من مواقف حزب الله السياسية وسلوكه وكأنه يتحجّن الفرصة للانقضاض على التفاهم، أو أنه يسكت على مضمّن، وهذا ما لا يمكن فهمه بعد قراءة نتائج هذه المساعي، أو وضعه الا باطن واحد وهو بث الفركة بين الصف الواحد الممثل لتيار المقاومة في لبنان، وهذا على أي حال ليس جهداً داخلياً أو حساباً حزبياً ضيقاً، إنما مسعى خارجي أكثر من يستفيد منه إسرائيل، وهو الاخطر على الإطلاق من الفتنه السنوية — الشيعية التي قد تندلع في أي لحظة لان هذا الشقاق هو عودة الى الوراء شيئاً فشيئاً الى ذلك الزمن الصعب في الطائفة الشيعية عندما تقاتل الطرفان لأعوام، ولأن الطرفين يمثلان المقاومة فإن أي ضرب لهذه العلاقة المميزة هو نجاح في انقسام القاعدة الشعبية الداعمة لها في أي استحقاق مقبل؛ ويمكن حينها الرهان حقا على نجاح إسرائيلي في إضعاف حزب الله كقوة استطاعت جمع قاعدتي الحزب والحركة الشعبية على «فرد قلب» لتتصرف المقاومة إلى عملاً بملمانيتية.

المرامئون على اتهام برّي ومعه حركة أمل بأنه يضرر دائماً لطعن حزب الله مسؤولون عن إيجاد أجوبة مقنعة لهذا الحوادث التي كان ممكناً استغلالها بشكل جيد واستثنائي ولم يحصل.

أولاً: تمثل الرهان الاخطر على الخذلان «الحركي»، إذا صحّ التعبير، عند اشاعة اجواء عزم الرئيس نبيه بري على التفاوض والتخلي عن سلاح المقاومة نتيجة استقباله وفوداً أميركية في حرب تموز 2006 حتى شنت حملة مبرجعة عليه وهو الذي سماه أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله «المقاومة السياسية»، حيث كانت نصف الحرب امام العام والتي استحصلت على حقوق لبنان باتفاق حمي سيادته وانتصاره وتبين لاحقاً أنّ شيئاً من هذه المفاوضات لم يحصل ولم يتقدم بري بأي

مشروع أو نية تتعدّى التفاوض والحديث والاستدراج المحنك مع تلك الوفود من أجل ترويض البهض وجس نبض البعض الآخر، وفي المحصلة خرج بري من الحرب أحد أعدمة انتصاراتها عند اللبنانيين عموماً والجنوبيين خصوصاً.

ثانياً: الرهان على عدم مشاركة حركة أمل مع حزب الله في الاعتصام عام 2007 الذي اجتمعت فيه المعارضة فريقيا واحداً ضد الحكومة حينها، لكن الحركة شاركت فيه بل كانت بالطلعية وكان مناصروها الأكثر حضوراً وضوئاً، على الرغم من أن ذلك الاعتصام لم يثبت فعاليته. وهذا حديث آخر.

ثالثاً: وهو رهان الساعة الذي يتمثل بترويج فكرة تخلي الرئيس بري عن من يختياره حزب الله لرئاسة الجمهورية، والمقصود هنا العماد ميشال عون، وهو مرشح الحزب الوحيد، وذلك بالاستناد الى اخبار تحدثت عن نيات تعاون بين تيار المستقبل وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي من أجل الاتفاق على مرشح توافقي للرئاسة، يطرح يعون من المشهد الرئاسي باعتباره «طرفاً» لا يناسب المرحلة المستشجّة في البلاد، وعلى هذا الأساس يكون الرئيس بري قد خذل حزب الله بمنع مرشحه من الوصول إلى الرئاسة وتخلي عن اعتبار ترشيحه استراتيجية تحمي ظهر المقاومة حكماً؛ وهذا ما لم يحصل.

العلاقة المميزة بين حزب الله وحركة أمل اثبتت استحالة الرهان مجدداً على صنع «أمل» يجعل من حركة أمل والرئيس بري إحدى أوراق استهداف المقاومة، عسى أن تكون الأطراف اللبنانية المستفيدة من هذا الشقاق، قد تيقنت أخيراً أنّ بري القادر على إيهام الجميع بالليونة تجاه المبادرات وانفتاحه على الكل غير مستعد على الإطلاق أن يلعب أي دور لا تكون فيه مصلحة المقاومة فوق أي اعتبار.

خفايا

كشفت مسؤول في تيار المستقبل أمام بعض المقرّبين منه أنّ الرئيس سعد الحريري مستاء جداً من نتائج الانتخابات الفرعية في نقابة محامي الشمال، والتي فاز فيها فريق 8 آذار بقيادة الوزير السابق فيصل كرامي. وقال المسؤول إياه إنّ الحريري أجرى اتصالات عدة بآركان تياره في طرابلس، للاستفسار عن أسباب هذه الخسارة المدوية، فصارحه أحدهم بأنّه (الحريري) يتحمّل المسؤولية الأولى والأخيرة عن الوضع المزري الذي آل إليه التيار، نتيجة غياب إهماله وانشغاله بأموره الخاصة...

أكد أمام وفد نقابة الصحافة أنّ قانون الانتخاب يحتاج تفاهماً وطنياً بري: أنا من أنشأ الميثاقية وجدول الجلسة يلتزم «تشريع الضرورة»



بري مجتمعاً إلى وفد نقابة الصحافة

أنا أعرف أنّ الكلام الذي قيل بأنّ المجلس النيابي غير مفيد إلا بأكثريته الـ 65 بالنسبة إلى الجلسة التشريعية فهو كلام صحيح مئة في المئة، وأنّ كلام الرؤساء قبلي أو كلام القائمين هو كله صحيح».

وتابع: «أنا مع لبنان دائرة انتخابية واحدة مع النسبية، ولكن هذه «مش طابطة» أنا مع القانون الذي تقدمت به حكومة الرئيس ميقاتي 13 دائرة والنسبية، وقد تقدم عضو كتلتي باقتراح يعتمد 64 نائباً على الكثري و 64 على النظام النسبي. وأنا النقي مع اقتراحات عديدة سواء مع الجنرال عون أو مع الآخرين بهذا الموضوع، ولكن هذا الموضوع لا يعود لي لوحدي. أريد أن يجيبوا عن أمر واحد، قانون الانتخاب لا يكفي مجرد موافقة أو مجرد أكثرية، فليتبهاوا إلى ذلك».

وقال: «في الدوحة، كان موقفي معروفًا أنني ضدّ قانون الستين، وعندما حصل إجماع مسيحي عليه، عندها وجدت أنني ساكن وحيداً فمشيت أنا والإخوة به. إذا كنت ضدّ الستين كقانون، فإنه في الحالة

بالميثاقية لأنّ مقدمة الدستور تنصّ على أنّ لقيمة لشيء من دون العيش المشترك». وأكد أنّ جدول أعمال الجلسة اليوم لا يخرج عمّا أسماه تشريع الضرورة، وإذا كان هناك اقتراح من الاقتراحات فإنّ الرئاسة ومكتب المجلس لا يعمون على هذه الأمور، وبالاستماع التمتع باقتراح معجل مكرّر ومجرب على طرحة. وإذا وجدنا شيئاً ليس من الضرورة فإنني لن أمزره».

وتطرق إلى الأزمة الأخيرة المتعلقة برواتب العسكريين قائلاً: «لم يعض أسبوعاً أو ثلاثة على مشكلة تأخير رواتب العسكريين وقد وضع مخرج غير قانوني شاركت فيه شخصياً، وهو تسوية لكي يقبض العسكريون. أنا أتكلّم هنا عن الضرورات الداخلية التي يمكن أن تؤجّل فيها قليلاً، قد نصل بعد شهر إلى مشكلة مماثلة بالنسبة إلى المعاشات إلا إذا تعودنا على مخالفة القانون في هذه المواضيع».

وبالنسبة إلى قانون الانتخاب، ذكر بري «بأنّ قانون الانتخاب يتعلق بإعادة تكوين

الثانية، وهذا ضدّ مبادئ حصل إجماع مسيحي على القانون الأرثوذكسي فوافق عليه أيضاً وجعلت خلفاني أيضاً يوافقون عليه. ذهبنا إلى المجلس النيابي لنصوت عليه في البيئية العامة، ثم هربنا عند نكت أحد الأطراف المسيحيين به، هذا يؤكد ما أقول إنه لا يكفي، فإذا لم يقبل طرف طار القانون، وقلت في إحدى الجلسات إنني لا أسامح نفسي في الموافقة على مثل هذا القانون، وقد وافقت لأجل الإجماع».

ورداً على سؤال حول مشكلة النفايات، أجاب: «هذه المسألة المفتعلة (قضية الجلسة) لها ميزة واحدة، أنها أنست الناس الكثير من النفايات، لأننا وصلنا إلى زبالة سياسية أكبر».

وعبّأ أن كان ملف رئاسة الجمهورية مرتبطاً بملف الحصص النفطية، قال بري: «إذا كانت لي علاقة بسمرقند فإنّ موضوع الرئاسة له علاقة بالحصص النفطية، كان يجب أن نبدأ بموضوع النفط قبل غيرنا منذ زمن طويل وقد شكلنا هيئة النفط واقترحت أن تكون مداورة لكي لا يحصل أي طلاق طائفي أو غير ذلك، لا تطلق على الحصص، هناك مشكلة بيننا وبين إسرائيل على شقشة نفطية، أحد البلوكات له شقشة نفطية بيننا وبينها. وقد طلبت من الأمم المتحدة ترسيم الحدود البحرية كما فعلت بالنسبة إلى الحدود البرية، وكان الطلب من الأمين العام وباتي المسؤولين في الأمم المتحدة ولم نصل إلى نتيجة مع العلم أنّ القرار 1701 ينصّ على ذلك. وقالوا لي تكلم مع الأميركيين فكتلنا معهم وجاء فريدريك هوف. والمعلوم أنّ الإسرائيلييين يعتدون حقاً بمساحة تقارب الـ 850 كيلومتراً مربعاً، وأعطانا هوف حقاً بكافر من 680 كيلومتراً مربعاً وبقي 170 كيلومتراً مربعاً. ثم أخذنا نطالب بهذا الحق، فتغير هوف ومورس وعقدنا جلسة بحضور ضباط من الجيش اللبناني، وبعد عدة محاولات وتقديم الخرائط منها خريطة إسرائيلية تظهر حقنا، وذهب المسؤول الأميركي ولم يعد، هذا هو السبب الحقيقي للتناحر».

سلام: مع عقد جلسة «تشريع الضرورة» وتسيير عجلة الديمقراطية



سلام فور وصوله إلى مطار الرياض (دالاتي ونهرا)

وخلافكم، وافصلا بين الأمور الخلافية السياسية والأمور المعيشية والحياتية والاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إليها البلاد لتتمكنها من الاستمرار والصمود».

وأضاف: «نحن نشيد عادة بمرورية اللبنانيين وكياستهم و«شطارتهم» في مواجهة الأزمات والعواصف، فأعطوا هؤلاء اللبنانيين الذي ينتمون إلى كل المناطق فرصة ليصعدوا إلى أن تقررنا أنتم مصير

وخطوات الضرورة في مجلس الوزراء لأنّ السجل أو الصراع أو الاختلاف السياسي سيستمر. بهذه الطريقة تؤمن للبلاد على الأقل ما تحتاج إليه في هذه المرحلة العنصرية للصمود في وجه هذا الخلاف، لأنه لا يمكن إدارة خلاف والاستمرار فيه والتأسيس لعجز وضعف وتراجع وانهار في البلاد».

وتوجه إلى القوى السياسية بالقول: «على الأقلّ حافظوا على البلد ليتمتع بسيادته السياسية

على هامش مشاركته في قمة الدول العربية ودول أميركا اللاتينية، التقى رئيس الحكومة تمام سلام في مقرّ إقامته في الرياض الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وعرض معه التطورات في لبنان والمنطقة. كما التقى سلام الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتركز البحث حول الوضع الفلسطيني والانتهاكات والاعتداءات «الإسرائيلية» المستمرة على الفلسطينيين.

وأعرب سلام، خلال درجته مع الصحافيين على متن طائرة التي أقرته إلى الرياض، عن تأييده لعقد جلسة نيابية غدًا الخميس تحت عنوان «تشريع الضرورة»، معتبراً أنّ «البلاد في حاجة إلى تفعيل عمل مجلس النواب ومجلس الوزراء، على حدّ سواء، من أجل تسيير شؤون المواطنين الحيوية بعيداً عن الخلافات السياسية التي عرقلت حتى اليوم انتخاب رئيس للجمهورية».

ولدى سؤاله عن السجل على الجلسة التشريعية ومقاطعة فئة من المسيحيين لها، أجاب: «إنه جزء من الجدل الدائر في البلد حول أمور عديدة في ظل الشغور الرئاسي والعجز عن انتخاب رئيس الجمهورية، المطلوب تسيير عجلة الديمقراطية بكل مستلزمات، وما يجب أن يعكس إيجابياً على إدارة شؤون البلاد التي تتعثر وتتأخر في ظل هذه التجاذبات والصراع السياسي القائم». وأضاف: «هذه بداية هذا الشغور كنت واضحاً في الدعوة إلى فصل تسيير شؤون البلاد والعباد عن الخلافات السياسية المستعجلة، وإذا كنت قد دعوت إلى ذلك بالنسبة إلى مجلس الوزراء فمن الطبيعي أن تتكامل هذه الدعوة مع ما تحتاج إليه من دور السلطة التشريعية والمجلس النيابي، وخصوصاً في ظل القيادة الحكيمه للرئيس بري التي تترك أهمية تشريع الضرورة في ظل الشغور».

ولفت سلام إلى أنه «مع إقرار مشاريع الضرورة

مطالبكم ومواقفكم ومكاسبكم ونفوذكم في ظل تقاسم السلطة في البلد».

وأكد أنّ ملف النفايات «هو من ضمن الملفات في مجلس الوزراء التي تبدل فيها جهود مميز في ظل المضاعفات التي تراكمت واستجبت في الشهرين الماضيين عندما أخضع الملف للتجاذب والصراع السياسي» أملاً «إبعاد ذلك عن الصراع والسجال والخلافات لتؤمن للبلاد حداً أدنى من الأجواء النظيفة والخالية من النفايات العنوية وغيرها، لكي لا تختلط الأمور بيننا وبين النفايات السياسية».

وقال: «لقد رفضت الطعام والحارق وغيرها من الحلول، ومنها ما رفض بشكل عفوي بسبب الإبتسام عند الكثير من الناس حول جدوى هذا الإجراء، ومنها ما رفض من خلال الصراع السياسي وبمواقف غير واضحة وغير بريئة، وفي كثير من الأحيان غير مسؤولة، أدت إلى ما نحن عليه اليوم».

وأشار إلى أنّ «الخطة المرجلية التي كان قد باشرها الوزير شويب تعثرت في ظل الصراع السياسي، ربما قد تكون كلفة الترحيل عالية ومستلزماته التقنيّة ليست سهلة، ولكن إذا نجحنا فالمرحلي لمدة سنة ونصف سنة إلى حين إتاحة الفرصة أماناً لكسب الوقت أمام تطبيق الخطة المستدامة التي يجب أن تُقر».

وعن الملفات التي يحمله إلى قمة الرياض، أشار إلى أنّ «الملف المطروح هو معاناتنا في لبنان من جراء النزوح السوري والأعداد الكبيرة لهم والعرب الاقتصادي والحياتي والمعيشي على لبنان واللبنانيين ضرورة وفي إدراك كل قوى العالم لهذا الأمر غير المسبوق في العالم بهذا الوزن والحجم. ومن جهة أخرى معاناة لبنان مع الإزهاق في موجهته داخلياً وعلى حدوده، وهذا أيضاً يتطلب دعماً متواصلاً ووعياً وإدراكاً من الجميع لأهميته رفد لبنان بما يحتاج إليه».